http://doi:www.doi.org/10.32441/kjhs,9.16.19

Al-Kitab Journal for Human Sciences (KJHS)
Scientific Biannual Refereed Journal
P-ISSN2617-460, E-ISSN (3005-8643)
https://isnra.net/index.php/KJHS/about/editorialTeam

Measurement and Analysis of Fiscal Policy Efficiency in Achieving Economic Growth in Iraq for the Period (2003–2025)

Assist. prof. Dr. Hazza Dawood Salman
Al-Kitab University / College of Administrative and Financial Sciences

ARTICLE INFORMATION

Received: 01 Mar, 2026

Accepted: 05 Apr, 2026

Available online: 01 Jul, 2026

PP :417-436

© THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE

https://creativecommons.org/license/by/4.0

Corresponding author:

Assist. prof. Dr. Hazza Dawood Salman

Email:
hazzaa.d.salman@uoalkitab.edu.iq

Abstract

This research aims to measure and analyze the impact of fiscal policy efficiency on achieving economic growth in Iraq during the period (2003–2025). This is conducted by analyzing the relationship between economic growth and a set of fiscal variables, namely: government spending, public revenues, oil revenues, and the fiscal deficit. The study employs an econometric analysis to determine the nature of the long-term relationship between these variables.

The results indicate a positive correlation between government spending, public revenues, and oil revenues with economic growth in the long run, reflecting the role of these variables in supporting economic activity. Conversely, the findings show a negative correlation between the fiscal deficit and economic growth, suggesting that an increasing deficit may adversely affect economic performance by exacerbating fiscal imbalances. The research recommends the necessity of enhancing fiscal policy management, diversifying revenue sources, and reducing reliance on oil to support sustainable economic growth in Iraq.

Keywords: Fiscal Policy, Oil Revenues, Economic Growth, Fiscal Deficit.

قياس وتحليل كفاءة السياسة المالية في تحقيق النمو الاقتصادي في العراق للمدة (٢٠٠٣–٢٠٢٥)

أ.م.د. هزاع داود سلمان
جامعة الكتاب/ كلية العلوم الإدارة والمالية

المستخلص:
يهدف هذا البحث إلى قياس وتحليل أثر كفاءة السياسة المالية في تحقيق النمو الاقتصادي في العراق للفترة مابين (٢٠٠٣ – ٢٠٢٥) من خلال تحليل العلاقة بين مجموعة من المتغيرات المالية المتمثلة بالإنفاق الحكومي، والإيرادات العامة والإيرادات النفطية، والعجز المالي، وبين النمو الاقتصادي. وقد اعتمد البحث على تحليل قياسي ARDL لقياس طبيعة العلاقة في الأجل الطويل بين المتغيرات من خلال سلسلة زمنية تمتد من ٢٠٠٣- ٢٠٢٥. أظهرت النتائج وجود علاقة إيجابية بين كل من الإنفاق الحكومي والإيرادات العامة، والإيرادات النفطية مع النمو الاقتصادي في الأجل الطويل، مما يعكس دور هذه المتغيرات في دعم النشاط الاقتصادي. وقد أظهرت النتائج وجود علاقة سلبية بين العجز المالي والنمو الاقتصادي، وهو ما يشير إلى أن ارتفاع العجز المالي قد ينعكس سلبًا على الأداء الاقتصادي من خلال زيادة الاختلالات المالية. ويوصي البحث بضرورة تعزيز كفاءة إدارة السياسة المالية، وتنويع مصادر الإيرادات وتقليل الاعتماد على النفط بما يدعم تحقيق نمو اقتصادي مستدام في العراق.

الكلمات المفتاحية: السياسة المالية، الايرادات النفطية، النمو الاقتصادي، العجز المالي

مجلة الكتاب للعلوم الإنسانية
KJHS

مجلة علمية، نصف سنوية
مفتوحة الوصول، محكمة

تاريخ تسلم البحث: ٢٠٢٦/٠٣/٠١
تاريخ قبول النشر: ٢٠٢٦/٠٤/٠٥
تاريخ النشر: ٢٠٢٦/٠٧/٠١

المجلد: (٩)
العدد: (١٦) لسنة ٢٠٢٦م
جامعة الكتاب – كركوك – العراق

تحتفظ (TANRA) بحقوق الطبع والنشر للمقالات المنشورة، والتي يتم إصدارها بموجب ترخيص (Creative Commons Attribution) (CC-BY-4.0) الذي يتيح الاستخدام، والتوزيع والاستنساخ غير المقيد وتوزيع للمقالة في أي وسيط نقل، بشرط اقتباس العمل الأصلي بشكل صحيح

" قياس وتحليل كفاءة السياسة المالية في تحقيق النمو الاقتصادي في العراق للمدة (٢٠٠٣–٢٠٢٥) "

مجلة الكتاب للعلوم الإنسانية
https://doi.org/
P-ISSN:1609-591X
E-ISSN: (3005-8643) -X
kjhs@uoalkitab.edu.iq

اهمية البحث:

تنبع أهمية هذا البحث من الدور المحوري الذي تؤديه السياسة المالية في توجيه النشاط الاقتصادي وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، ولاسيما في الاقتصادات الريعية مثل الاقتصاد العراقي الذي يعتمد بدرجة كبيرة على الإيرادات النفطية. ويسهم تحليل كفاءة أدوات السياسة المالية، المتمثلة بالإنفاق الحكومي، والإيرادات العامة، والإيرادات النفطية والعجز المالي، في توضيح مدى قدرتها على دعم النمو الاقتصادي خلال المدة (٢٠٠٣–٢٠٢٥). كما يوفر البحث إطارًا تحليليًا يمكن من خلاله تقييم فاعلية إدارة الموارد المالية العامة في العراق، بما يساعد صناع القرار على تبني سياسات مالية أكثر كفاءة تسهم في تعزيز النمو الاقتصادي وتحقيق الاستدامة المالية.

مشكلة البحث:

يواجه الاقتصاد العراقي منذ عام ٢٠٠٣ تحديات هيكلية مرتبطة بضعف تنوع مصادر الإيرادات العامة، واعتماده الكبير على الإيرادات النفطية، الأمر الذي جعل السياسة المالية عرضة للتقلبات الناتجة عن تغير أسعار النفط العالمية. وعلى الرغم من الزيادة الكبيرة في حجم الإنفاق الحكومي خلال السنوات الماضية، إلا أن ذلك لم ينعكس دائمًا بصورة واضحة على تحقيق معدلات نمو اقتصادي مستدام. ومن هنا تبرز مشكلة البحث في تقييم مدى كفاءة السياسة المالية في العراق وقدرتها على تحفيز النمو الاقتصادي خلال المدة (٢٠٠٣–٢٠٢٥)، وذلك من خلال تحليل أثر أهم أدوات السياسة المالية المتمثلة بالإنفاق العام والإيرادات العامة والعجز المالي والايرادات النفطية.

هدف البحث:

يهدف البحث إلى قياس وتحليل لكفاءة أدوات السياسة المالية في العراق ومدى القدرة على تحقيق النمو الاقتصادي خلال المدة (٢٠٠٣–٢٠٢٥)، مع تقديم توصيات لتعزيز فاعلية السياسة المالية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

فرضيات البحث: ينطلق البحث من عدة فرضيات للبحث وكالاتي:

- توجد علاقة معنوية موجبة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في العراق.
- تؤثر الإيرادات العامة تاثيرا ايجابيا في النمو الاقتصادي.
- يؤثر العجز المالي تاثيرا سلبيا في النمو الاقتصادي في العراق.
- تؤثر الإيرادات النفطية تاثيرا ايجابيا في النمو الاقتصادي لكنها تزيد من هشاشة الاستدامة المالية.

المقدمة:

تعد السياسة المالية من أهم أدوات السياسة الاقتصادية التي تستخدمها الحكومات للتأثير في النشاط الاقتصادي وتحقيق أهداف التنمية والنمو الاقتصادي. ويكتسب هذا الدور أهمية أكبر في الاقتصادات المعتمدة على الموارد الطبيعية مثل العراق، حيث تمثل الإيرادات النفطية المصدر الرئيس لتمويل الموازنة العامة. ومنذ عام ٢٠٠٣ شهد الاقتصاد العراقي تحولات اقتصادية ومالية مهمة رافقها توسع في الإنفاق الحكومي، وتقلبات في الإيرادات العامة نتيجة تغير أسعار النفط العالمية، الأمر الذي انعكس على أداء الاقتصاد الكلي. لذلك تبرز الحاجة إلى تحليل كفاءة السياسة المالية في العراق وقياس أثر أدواتها المختلفة في تحقيق النمو الاقتصادي خلال المدة (2003–2025).

المحور الاول: الإطار المفاهيمي للسياسة المالية

اولا – مفهوم السياسة المالية

١ـ تعريف السياسة المالية

تُعد السياسة المالية إحدى أهم أدوات السياسة الاقتصادية التي تستخدمها الحكومات للتأثير في النشاط الاقتصادي من خلال إدارة الإنفاق العام، والإيرادات العامة، والضرائب، والدين العام بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتعزيز النمو الاقتصادي. وتشير السياسة المالية إلى مجموعة الإجراءات التي تتخذها الدولة عبر الموازنة العامة، لتنظيم الموارد المالية وتوجيهها بما يحقق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للدولة.**-Fernández (Huertas, 2008)**

وتلعب السياسة المالية دورا محوريا في الاقتصادات النامية، إذ تعتمد الحكومات على الإنفاق العام، والاستثمار الحكومي لتحفيز الطلب الكلي وتعزيز النشاط الاقتصادي، خصوصا في ظل ضعف دور القطاع الخاص.

٢ـ مفهوم كفاءة السياسة المالية

تعني كفاءة السياسة المالية قدرة الحكومة على استخدام الموارد المالية العامة بشكل يعمل على تحقيق أعلى مستوى ممكن من النمو الاقتصادي، والاستقرار الاقتصادي مع تقليل الهدر في الموارد العامة. وتتحقق كفاءة السياسة المالية عندما يؤدي الإنفاق العام، والإيرادات العامة إلى تحسين الأداء الاقتصادي، وزيادة الإنتاجية، ورفع مستوى الرفاه الاقتصادي. كما ترتبط الكفاءة بمدى قدرة الحكومة على توجيه الإنفاق نحو القطاعات الإنتاجية مثل التعليم، والبنية التحتية، والصحة، والتي تسهم في تعزيز رأس المال البشري وتحفيز النمو الاقتصادي.**(Mukhtar et al. 2024)**

٣ـمفهوم النمو الاقتصادي

يشير النمو الاقتصادي إلى الزيادة المستمرة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال فترة زمنية معينة، وهو أحد أهم المؤشرات التي تعكس مستوى الأداء الاقتصادي للدولة. ويُعد تحقيق النمو الاقتصادي هدفًا رئيسيًا للسياسات الاقتصادية، لما له من دور في تحسين مستويات المعيشة وزيادة فرص العمل وتقليل الفقر. ويرتبط النمو الاقتصادي بعدة عوامل منها الاستثمار، ورأس المال البشري، والتقدم التكنولوجي، فضلا عن السياسات الاقتصادية الكلية وعلى رأسها السياسة المالية. (Talreja, K., 2024)

٤- العلاقة النظرية بين السياسة المالية والنمو الاقتصادي

تؤكد العديد من النظريات الاقتصادية أن للسياسة المالية دورًا مهمًا في تحقيق النمو الاقتصادي ، إذ يمكن للحكومة من خلال زيادة الإنفاق العام ، أو تخفيض الضرائب أن تحفز الطلب الكلي وتزيد الإنتاج والتوظيف **(Doneux, Z.S. 2007)**.

وفقا للفكر الاقتصادي الكينزي ، يؤدي التوسع في الإنفاق الحكومي إلى زيادة الطلب الكلي ومن ثم تحفيز النمو الاقتصادي، خاصة في فترات الركود الاقتصادي. أما في الفكر الكلاسيكي الجديد، فيُنظر إلى السياسة المالية من زاوية تأثيرها في كفاءة تخصيص الموارد والاستثمار، حيث يمكن للإنفاق العام المنتج أن يدعم النمو الاقتصادي في الأمد البعيد.

كما تشير الدراسات الحديثة إلى أن كفاءة الإنفاق العام أهم من حجمه، إذ إن توجيه الموارد نحو القطاعات الإنتاجية والبنية التحتية والتعليم، يمكن أن يسهم بشكل أكبر في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام. **(Fernández-Huertas, 2008)**

٥- السياسة المالية والنمو الاقتصادي في العراق

يتميز الاقتصاد العراقي بكونه اقتصادًا ريعيًا، يعتمد بدرجة كبيرة على الإيرادات النفطية التي تشكل النسبة الأكبر من الإيرادات العامة. وقد شهدت السياسة المالية في العراق بعد عام ٢٠٠٣ توسعًا كبيرًا في الإنفاق الحكومي نتيجة ارتفاع الإيرادات النفطية.

إلا أن هذا التوسع في الإنفاق لم ينعكس دائمًا على تحقيق نمو اقتصادي مستدام، بسبب ضعف تنويع الاقتصاد وارتفاع الإنفاق التشغيلي مقارنة بالإنفاق الاستثماري. كما أن تقلب أسعار النفط العالمية، يؤدي إلى تقلبات في الإيرادات العامة، مما يؤثر في استقرار السياسة المالية وكفاءتها في دعم النمو الاقتصادي.(2025, Khairullah, B.N)

ومن هنا تبرز أهمية دراسة كفاءة السياسة المالية في العراق، وتحليل دورها في تحقيق النمو الاقتصادي خلال المدة (٢٠٠٣–٢٠٢٥)، خاصة في ظل التحديات الاقتصادية التي يواجهها الاقتصاد العراقي.

٦- أهمية كفاءة السياسة المالية لتحقيق النمو الاقتصادي

تكمن أهمية كفاءة السياسة المالية في قدرتها على تحسين تخصيص الموارد الاقتصادية، وتعزيز الاستثمار في القطاعات الإنتاجية، فضلا عن دعم الاستقرار الاقتصادي وتقليل التقلبات الاقتصادية، وتحقيق نمو اقتصادي مستدام على المدى الطويل.

وعليه فإن تحسين كفاءة السياسة المالية في العراق يتطلب إصلاح هيكل الموازنة العامة، وتنويع مصادر الإيرادات، وتعزيز الإنفاق الاستثماري بما يسهم في تحقيق نمو اقتصادي مستدام.**(Agénor, P.R. 2008)**

ثانيا- النظريات الاقتصادية المفسرة للعلاقة بين السياسة المالية والنمو الاقتصادي

أولاً- النظرية الكينزية (Keynesian Theory)

تعد النظرية الكينزية من أهم النظريات التي فسرت دور السياسة المالية في تحفيز النمو الاقتصادي، وقد طورها الاقتصادي جون مايناردكينز في ثلاثينيات القرن الماضي، حيث أكدت هذه النظرية أن الاقتصاد قد يتعرض لفترات ركود بسبب ضعف الطلب الكلي، الأمر الذي يستدعي تدخل الحكومة من خلال السياسة المالية. كما وترى النظرية الكينزية أن زيادة الإنفاق الحكومي، أو تخفيض الضرائب يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي، مما يرفع الإنتاج والتوظيف ويعزز النمو الاقتصادي، وتشير النظرية إلى ما يسمى بالمضاعف المالي الذي يعني أن الزيادة في الإنفاق الحكومي، يمكن أن تؤدي إلى زيادة أكبر في الناتج المحلي الإجمالي نتيجة تكرار دورة الإنفاق والدخل داخل الاقتصاد، ولذلك تؤكد النظرية الكينزية أن السياسة المالية التوسعية تمثل أداة فعالة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي وتحفيز النمو خاصتا في فترات الركود الاقتصادي . **(Doneux, Z.S. 2007)**

ثانيا- نظرية النمو الداخلي(Endogenous Growth Theory)

ظهرت نظرية النمو الداخلي في منتصف ثمانينيات القرن العشرين على يد عدد من الاقتصاديين مثل (بول رومر، وروبرت لوكاس)، وركزت على أن النمو الاقتصادي لا يعتمد فقط على عوامل خارجية، بل يتأثر بعوامل داخلية داخل الاقتصاد مثل رأس المال البشري، والتكنولوجيا، والابتكار. وتؤكد هذه النظرية أن السياسات الحكومية، وخاصة السياسة المالية، يمكن أن تؤثر بشكل مباشر في معدل النمو الاقتصادي طويل الأجل، يمكن أن يؤدي الإنفاق الحكومي على التعليم، والبحث العلمي والبنية التحتية إلى تحسين الإنتاجية وزيادة الابتكار، مما يدعم النمو الاقتصادي المستدام.

وبالتالي فإن كفاءة السياسة المالية، لها اهمية في توجيه الموارد نحو القطاعات الإنتاجية، تعد عنصرا اساسيا في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام. **(barro, R . J , 1990)**

ثالثا- نظرية النمو الكلاسيكية الحديثة (Solow Growth Model)

تعد هذه النظرية من أبرز نظريات النمو الاقتصادي، وقد طورها الاقتصادي روبرت سولو في خمسينيات القرن الماضي، وتركز النظرية على أن النمو الاقتصادي يعتمد على تراكم رأس المال، ونمو السكان، والتقدم التكنولوجي.

وترى النظرية الكلاسيكية الحديثة أن تأثير السياسة المالية في النمو الاقتصادي يكون غالبًا قصير الأجل، حيث يمكن للإنفاق الحكومي أن يؤثر في مستوى الناتج لكنه لا يغير معدل النمو على المدى الطويل، لأن النمو يعتمد على التطور التكنولوجي والإنتاجية. وبالتالي فإن السياسة المالية في هذا الإطار تركز على تحسين كفاءة تخصيص الموارد الاقتصادية بدلًا من الاعتماد فقط على زيادة الإنفاق الحكومي.**(Agénor, P.R. 2008)**

رابعا- نموذج هارود–دومار للنمو الاقتصادي(Harrod–Domar Model)

يعد نموذج (هارود–دومار) من النماذج الكينزية المبكرة التي فسرت النمو الاقتصادي في الدول النامية، ويركز الانموذج على العلاقة بين الادخار والاستثمار، وتراكم رأس المال بعدّها العوامل الرئيسة للنمو الاقتصادي (Talreja, K., 2024) لذا في هذا الانموذج فان زيادة الاستثمار سواء كان استثمارا عاما او خاصا، تؤدي

إلى زيادة القدرة الإنتاجية للاقتصاد ومن ثم تحقيق النمو الاقتصادي. لذلك تلعب السياسة المالية دورا مهما، من خلال زيادة الإنفاق الاستثماري الحكومي في البنية التحتية والقطاعات الإنتاجية.

الدراسات السابقة:

١- دراسة (Mukhtar et al. 2024)، والتي بعنوان تحليل أثر مكونات السياسة المالية على النمو الاقتصادي في باكستان خلال المدة (١٩٨٠–٢٠٢٣)، والتي استخدمت قياسا وفق برمجية (ARDL)، وتوصلت الدراسة إلى أن الإيرادات الضريبية كان لها تأثير إيجابي في النمو الاقتصادي، في حين كان للدين العام أثر سلبي، كما أوضحت النتائج أن إعادة توجيه الإنفاق الحكومي نحو المشاريع التنموية، والبنية التحتية يعد عاملا حاسما لتحقيق نمو اقتصادي مستدام.

٢- دراسة (Hamdy 2025,) بعنوان تأثير السياسة المالية على استدامة النمو الاقتصادي في مصر خلال المدة (٢٠٠٠–٢٠٢٢) . واستخدمت الدراسة نماذج السلاسل الزمنية، وأظهرت النتائج أن بعض أدوات السياسة المالية كالايرادات غير الضريبية والإنفاق الحكومي تؤثر بشكل معنوي في النمو الاقتصادي، كما أكدت الدراسة أهمية تحسين كفاءة الإنفاق الحكومي وتقليل الهدر المالي لتعزيز النمو الاقتصادي. (Hamdy ,2025)

٣- دراسة (Talreja, K., 2024) بعنوان السياسة المالية والنمو الاقتصادي في باكستان والتي حللت العلاقة بين السياسة المالية والنمو الاقتصادي في باكستان، من خلال متغيرات الإنفاق الحكومي، والإيرادات الضريبية، والدين العام. وأظهرت النتائج وجود علاقة إيجابية بين الإنفاق الحكومي والإيرادات الضريبية والنمو الاقتصادي، في حين أن ارتفاع الدين العام يؤدي إلى تأثير سلبي في الأداء الاقتصادي(Talreja, K., 2024 .)

٤- دراسة (Khairullah, B.N ,2025)، وتناولت الدراسة قياس أثر كفاءة السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستدام في العراق خلال المدة (٢٠٠٤–٢٠٢٣)، وأظهرت النتائج وجود علاقة طويلة الأجل بين أدوات السياسة المالية ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ، كما تبين أن الإنفاق الاستثماري الحكومي له تأثير إيجابي في النمو الاقتصادي لكنه لايقود الى نمو مستدام، وبينت الدراسة ان العجز المالي ظهر بشكل متذبذب خلال فترة الدراسة وله تاثير سلبي على النمو الاقتصادي، وان الدين العام له تاثيرا سلبيا كبيرا في عدم استدامة النمو الاقتصادي في العراق .

٥- دراسة (Agbo , 2023) بعنوان إثر السياسة المالية في النمو الاقتصادي لدول جنوب افريقيا للفترة (٢٠١١-٢٠٢١) والتي حللت إثر السياسة المالية في النمو الاقتصادي لدول جنوب افريقيا للفترة (٢٠١١-٢٠٢١)، باستخدام نموذج ARDL واظهرت نتائج ان ادوات السياسة المالية مثل الانفاق الحكومي، والايرادات العامة لها إثر ايجابي في النمو الاقتصادي، الا ان ضعف المؤسسات الاقتصادية وسوء تخصيص الموارد قد يحد من فعالية هذه السياسات.

مما تقدم يمكن ابراز ماتضيفه هذه الدراسة واختلافها عن الدراسات السابقة في عدة جوانب، أهمها:

معظم الدراسات السابقة تناولت فترات قبل عام ٢٠٢٣، بينما تغطي هذه الدراسة الفترة (٢٠٠٣–٢٠٢٥) والتي تشمل مراحل اقتصادية مهمة في العراق بعد التغيرات الاقتصادية والسياسية، كما وركزت أغلب الدراسات السابقة على أثر السياسة المالية بشكل عام، في حين تركز هذه الدراسة على قياس كفاءة السياسة المالية وتأثيرها في النمو الاقتصادي.

تناولت العديد من الدراسات اقتصادات مختلفة أو دراسات مقارنة، بينما تركز هذه الدراسة على تحليل الاقتصاد العراقي بوصفه اقتصادا ريعيا يعتمد على الإيرادات النفطية، فضلا عنتضيف هذه الدراسة متغير الإيرادات النفطية بوصفه عاملا مؤثرا في السياسة المالية والنمو الاقتصادي في العراق. كما وتعتمد هذه الدراسة على نماذج السلاسل الزمنية مثل ARDL و ECMلتحليل العلاقة بين المتغيرات في الأجلين القصير والطويل.

المحور الثاني: قياس وتحليل كفاءة السياسة المالية في تحقيق النمو الاقتصادي في العراق للمدة (٢٠٠٣–٢٠٢٥)

لمعرفة كفاءة السياسة المالية في النمو الاقتصادي، سيتم في هذا المطلب بناء نموذج قياسي باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعةARDL الذي تم تطويره من قبل (Pesaran,Shin&Smith,2001)، وإجراء اختبار التكامل المشترك (Bounds Test)للتحقق من وجود علاقة طويلة الأجل، وقبل البدء بتطبيق نموذج ARDL لابد من تحديد المتغيرات المستخدمة لتحقيق هدف البحث والمتمثلة بكل من:

١. **المتغير التابع**

Y : يعبر عن الناتج المحلي الإجمالي بالدولارGDP

٢. **المتغيرات التفسيرية وتتمثل بكل من:**

X1 : الانفاق الحكومي GV بالدولار

X2 : الايرادات العامة GR بالدولار

X3 : عجز الموزنه BD بالدولار

X4 : الايرادات النفطية OR بالدولار

U : الحد العشوائي

إن استخدام منهجية ARDL تتطلب القيام بجراء اختبارات قبلية واختبارات بعدية، تتمثل الاختبارات القبلية في اختبار استقرارية متغيرات الدراسة ثم تقدير نموذج ARDL وتحديد فترة الإبطاء. وتتمثل الاختبارات البعدية بإجراء اختبار التكامل المشترك باستخدام اختبار الحدود (Bounds Test)، يليها تقدير نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد (ARDL- ECM)، واخيراً إجراء الاختبارات التشخيصية والمتمثلة ب (اختبار الارتباط الذاتي LM، واختبار ثبات التباين، وأخيرا اختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات النموذج المقدر. وتتمثل الصيغة النظرية:

١Y = F (X1 , X2 , X3 , X4)…..

اذ تمثل: Yالناتج الاجمالي المحلي

X1 تمثل الانفاق الحكومي ، X2 تمثل الايرادات العامة ، X3 تمثل العجز المالي ، X4 تمثل الايرادات النفطية .

وبالتالي تقدير الانموذج الذي يأخذ الصيغة الرياضية التالية:

Y= C +X1 +X2+X3 +X4 +u …..2

- **خطوات تطبيق نموذجARD**

١. **اختبار استقرارية السلاسل الزمنية (Stationary Test)**

لمعرفة درجة استقرارية المتغيرات ودرجة تكاملها ومن أجل تجنب الانحدار الزائف بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة سيتم اعتماد اختبار ديكي- فوللر الموسع (ADF)، إلا أن تطبيق نموذج ARDL يتطلب توفر بعض الشروط هي ان تكون المتغيرات قيد البحث متكاملة من الدرجة صفر، أي انها مستقرة عند المستوى (١~٠، أو انها مستقرة عند الفرق الأول أي متكاملة من الدرجة الأولى (١)~١ أو خليط من الاثنين. أما إذا كانت أحدى السلاسل مستقرة عند الفرق الثاني عندئذ لا يمكن تطبيق نموذج ARDL، ويمكن اللجوء إلى نماذج أخرى مثل نموذج VAR غير المقيد. وتشير النتائج الموضحة في الجدول (١) إلى أن جميع المتغيرات كانت غير مستقرة عند المستوى باستثناء المغير X4 حيث كان قد استقر عند المستوى بقاطع واتجاه عام وبدون قاطع واتجاه عام. إلا ان جميعها استقرت بعد أخذ الفرق الأول لها أي انها متكاملة من الدرجة الأولى (١)~١.

جدول (1) نتائج اختبار جذر الوحدة باستخدام ADF

Series	At Level			At first difference		
	Intercept	Trend & Intecept	Nona	Intercept	Trend & Intecept	Nona
Y	-1.708408	-1.453189	١,٨٦٢٠٩١	-4.104990	-4.216435	-1.254341
Prob	٠,٤١٢١	٠,٨١٦١	٠,٩٨١٦	٠,٠٠٤٨	٠,٠١٥٨	0.1857
X1	-٢,٩٠٣٨٧٠	-2.808042	-0.799902	-3.755980	-4.242749	-4.002359
Prob	٠,٠٦٢٦	٠,٢١٠٤	٠,٣٥٧٤	٠,٠١٢٩	٠,٠١٩٦	٠,٠٠٠٥
X2	-1.249396	-1.745505	٠,٢٤٧٣٩٢	-4.052765	-4.085960	-3.984623
Prob	٠,٦٣٤٦	٠,٦٩٧٥	٠,٧٤٩١	٠,٠٠٥٣	٠,٠٢١٤	٠,٠٠٠٤
X3	-1.868462	-1.792414	-0.506099	-4.433718	-4.307923	-4.518862
Prob	٠,٣٣٩٩	٠,٦٧٣٧	٠,٤٨٦٠	٠,٠٠٢٤	٠,٠١٤٥	٠,٠٠٠١
X4	-٠,٢٤١٠١٦	-٤,١١١٥٦٩	-٣,٣٠٣١٥٣	-٣,٤١٤٢٨٧	-٣,٣١٤٧٥٧	-٢,٧٠٦٢٤٨
Prob	٠,٩١٩٧	٠,٠٢٣٤	٠,٠٠٢١	٠,٠٢١٥	٠,٠٨٩٩	٠,٠٠٩٣

المصدر: عمل الباحث اعتماداً على مخرجات برنامج EViews 12

٢. تقدير نموذج ARDL

قبل البدء بأجراء اختبار التكامل المشترك يجب تحديد فترة الإبطاء وفقا للنموذج المستخدم ARDL ، ومن الشكل (١) يتضح أن فترة الإبطاء المثلى هي (٤, ٤, ٣, ١, ٢) وفقاً لمعيار (Akaike Information Criteria) (Akaike, 1973)وهي أدنى قيمة من بين قيم AIC للنماذج المقدرة الأخرى.

الشكل (1) فترة الإبطاء المثلى

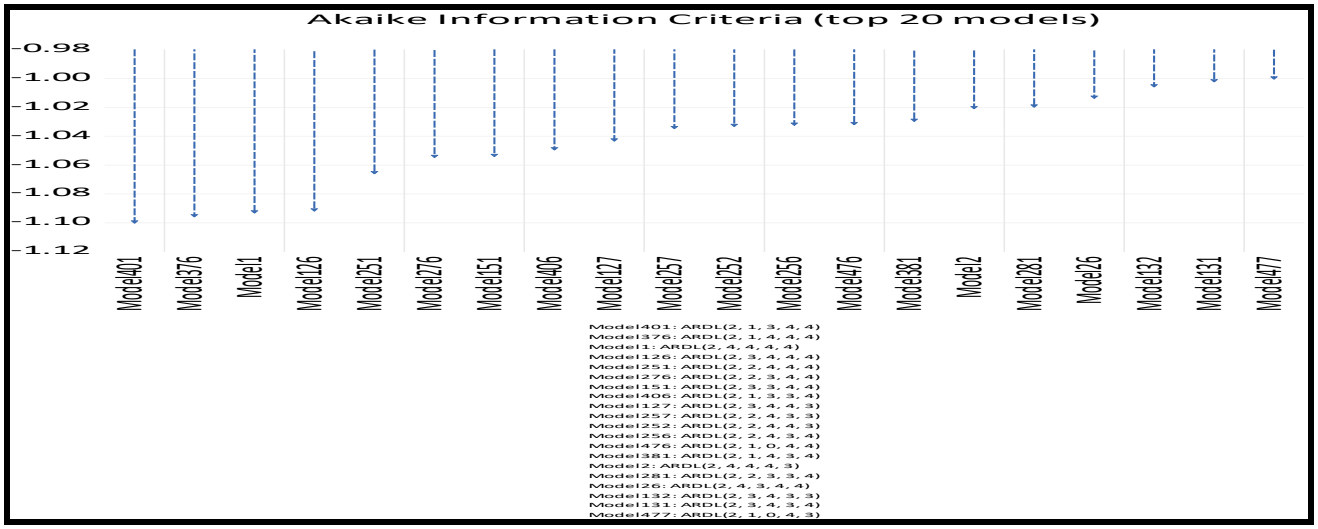

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews 12.

٣. اختبار التكامل المشترك(Bounds Test)

يعتمد اختبار التكامل المشترك (Bounds Test) على فرضيتين أساسيتين هما:

- فرضية العدم :(H0) أي عدم وجود تكامل مشترك .
- الفرضية البديلة : (H1) وجود تكامل مشترك.

ومن الجدول (2) وبموجب قيمة F-statistic والبالغة (١١,٨٦٦٦٥) يتضح أن أنها أكبر من الحدود العليا وعند جميع الحدود الحرجة وعند مختلف مستويات المعنوية ، مما يعني قبول الفرضية البديلة التي تنص على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين كفاءة السياسة المالية والنمو الاقتصادي في العراق ، ورفض فرضية العدم التي تنص على عدم وجود تكامل مشترك بين كفاءة السياسة المالية والنمو الاقتصادي في العراق ، أي أن هناك تكامل مشترك بين متغيرات البحث.

جدول (2) نتائج اختبار التكامل المشترك Bounds Test Aroach

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levelsrelationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
			Asymptotic: n=1000	
F-statistic	11.86665	10%	2.2	3.09
K	4	5%	2.56	3.49
		2.5%	2.88	3.87
		1%	3.29	4.37

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews 12.

٤. تقدير نموذجARDL

من الجدول (٣) يتضح أن القوة التفسيرية لمعامل التحديد المعدل كانت تساوي (٠,٩٩٪) ، وان النسبة الباقية والبالغة (٠,٠١) تعود إلى متغيرات أخرى لم تدخل في النموذج المقدر ويمثلها المتغير العشوائي (u). كما بلغت قيمة(F-statistic) (١٣٥٤,٩٢٦) وبقيمة إحصائية (Prob(F-statistic) تساوي (٠,٠٠٠٠٠٠) وهي قيمة معنوية عند مستوى معنوية ٥٪، وهذه تعكس كفاءة النموذج المقدر ومعنويته وحسن أدائه. (*)

٥. تقدير العلاقة قصيرة الأجل

لقياس معادلة الأجل القصير تم استخدام نموذج تصحيح الخطأ (Error Correction Model) ، والموضحة نتائجه في الجدول(٣) ومنه يتضح أن الانفاق العام له أثر سالباً ومعنوياً على النمو الاقتصادي في العراق في الأجل القصير. وكذلك الحال مع الايرادات العامة كان أثرها سالباً ومعنوياً على النمو الاقتصادي . كما كان أثر العجز المالي سالب لكنه غير معنوي عند مستوى معنوية ٥٪ ، غلا أنه معنوي عند مستوى معنوية ١٠٪ . أما المتغير المعبر الايرادات النفطية فقد كان أثره في المدى القصير سالباً ومعنوياً عند مستوى معنوية أقل من ١٪ أما معامل تصحيح الخطأ (CointEq(-1)) فقد كان سالباً ومعنوياً عند مستوى معنوية اقل من ١٪ حيث بلغ (٠,٣٧٦٢٤٢) ، أي ان ما نسبته (٣٧,٦٢٤٢٪) من أخطاء الأجل القصير يمكن تصحيحها في وحدة الزمن (كل ستة أشهر) ، أي سوف نحتاج إلى سنة واربعة أشهر و٥٥ يوم للعودة إلى حالة التوازن طويل الأجل.

جدول(3) نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ

ARDL Error Correction Regression				
Dependent Variable: D(Y)				
Selected Model: ARDL(2, 1, 3, 4, 4)				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Time: 09:10 Date: 09/09/25				
Sample: 2003 S1 2025S2				
Included observations: 43				
ECM Regression				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	**Coefficient**	**Std. Error**	**t-Statistic**	**Prob.**
D(Y(-1))	**0.645049**	**0.070663**	**9.128581**	**0.0000**
D(X1)	**-0.144672**	**0.044537**	**-3.248357**	**0.0034**
D(X2)	**-0.000220**	**0.000111**	**-1.981035**	**0.0592**
D(X2(-1))	**0.000387**	**0.000156**	**2.488301**	**0.0202**
D(X2(-2))	**-0.000331**	**0.000106**	**-3.125586**	**0.0046**
D(X3)	**-0.175082**	**0.095151**	**-1.840039**	**0.0782**
D(X3(-1))	**0.369400**	**0.147164**	**2.510129**	**0.0192**
D(X3(-2))	**0.217225**	**0.153335**	**1.416665**	**0.1694**
D(X3(-3))	**0.236451**	**0.096419**	**2.452322**	**0.0218**
D(X4)	**-0.952280**	**0.161102**	**-5.911038**	**0.0000**

D(X4(-1))	0.102558	0.286330	0.358180	0.7233
D(X4(-2))	0.033702	0.256623	0.131330	0.8966
D(X4(-3))	-0.453213	0.164746	-2.750988	0.0111
CointEq(-1)	-0.376242	0.040563	-9.275407	0.0000
R-squared	0.939539	Mean dependent var		0.163455
Adjusted R-squared	0.912436	S.D. dependent var		0.369433
S.E. of regression	0.109320	Akaike info criterion		-1.331824
Sum squared resid	0.346572	Schwarz criterion		-0.758410
Log likelihood	42.63421	Hannan-Quinn criter.		-1.120366
Durbin-Watson stat	1.599295			
p-value incompatible with t-Bounds distribution.				

المصدر: من عمل الباحث اعتماداً على مخرجات برنامج EViews 12

٦. تقدير معادلة الأجل الطويل.

من الجدول(٤) يتبين وجود علاقة طردية (موجبة) ومعنوية عند مستوى معنوية ٥٪ بين الانفاق العام الحكومي على النمو الاقتصادي في العراق ، أي أن الانفاق العام يؤثر أيجاباً على النمو الاقتصادي ، بمعنى أن زيادة الانفاق العام ب١٪ سيؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي بنسبة (٠,٢١٩٪) ، وان تفسير ذلك يعزى الى الأثر الإيجابي للإنفاق العام على النمو الاقتصادي في العراق إلى دوره في تنشيط الطلب الكلي ، إذ يؤدي ارتفاع الإنفاق الحكومي إلى زيادة دخول الأفراد من خلال الرواتب والتحويلات والإنفاق التشغيلي ، الأمر الذي ينعكس في زيادة الاستهلاك والاستثمار ، وبالتالي ارتفاع مستوى الإنتاج والناتج المحلي الإجمالي ، وهو ما يدعم تحقيق معدلات نمو اقتصادي اعلى وهذا متفق مع دراسة .

(Mohammad, S.K. et al. 2024) ، كما ويسهم الإنفاق العام في تحسين البنية التحتية وتوفير الخدمات الأساس مثل التعليم والصحة والطاقة والنقل ، مما يؤدي إلى رفع كفاءة بيئة الأعمال وتقليل تكاليف الإنتاج ، ويترتب على ذلك تحفيز نشاط القطاع الخاص وزيادة الاستثمار ، الأمر الذي يعزز القدرة الإنتاجية للاقتصاد ويسهم في تسريع وتيرة النمو الاقتصادي وهذا يتفق مع دراسة. (Srivastava, R. 2023)

أما المتغير الثاني (X2) والمعبر عن الايرادات العامة فقد كانت العلاقة بينه وبين النمو الاقتصادي طردية (موجبة) لكنها كانت وضعيفة وغير معنوية ، أي لا تأثير للايرادات العامة في النمو الاقتصادي ، وهي نتيجة

مخالفة لمنطوق النظرية الاقتصادية ، وقد تفسر هذه النتيجة بسبب يرجع عدم معنوية الإيرادات العامة رغم إشارتها الموجبة إلى اعتماد الاقتصاد العراقي على الإيرادات النفطية المتقلبة ، مما يجعل تأثيرها على النمو الاقتصادي غير مستقر وغير مرتبط بشكل مباشر بالنشاط الاقتصادي المحلي ، وبالتالي يظهر أثرها ضعيفًا إحصائيًا في النموذج القياسي وهذا متفق مع دراسة . (Mohammad, S.K. et al. 2024)أما المتغير (X3) والمعبر عن العجز المالي فقد كانت العلاقة بينه وبين معدل الناتج المحلي الاجمالي (سالبة) ، حيث بلغت قيمة معامل هذا المتغير (١,٣٨٩-) وهو معنوي عند مستوى معنوية ٥٪ حيث بلغت القيمة الاحتمالية (٠,٠٠١٢). مما يعني أن زيادة العجز بنسبة (١٪) سيؤدي إلى تخفيض النمو الاقتصادي بنسبة (١,٣٨٩٪). والسبب هو أن يرجع الأثر السلبي للعجز المالي على النمو الاقتصادي في العراق إلى أن ارتفاع العجز يؤدي إلى زيادة الاقتراض الحكومي، أو الاعتماد على التمويل النقدي لتغطية النفقات العامة، مما يترتب عليه مزاحمة الاستثمار الخاص وارتفاع الضغوط التضخمية وعدم الاستقرار المالي، وهذا بدوره يقلل من كفاءة تخصيص الموارد ويضعف القدرة الإنتاجية للاقتصاد، الأمر الذي ينعكس سلبًا على معدلات النمو الاقتصادي، وهو متفق مع دراسة (IMF,2021). أما المتغير (X4) والمعبر عن الايرادات النفطية فقد جاءت نتيجة التقدير موجبة ومعنوية عند مستوى معنوية أقل من مستوى ١٪ ، إذ بلغت قيمة معامل المتغير الخاص بالايرادات النفطية (٠,٨٩٩) وبقيمة احصائية تساوي (٠,٠٠٠٠) ، وهذا يعني أن زيادة الايرادات النفطية بنسبة (١٪) سيؤدي إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي بنسبة(٠,٨٩٩٪) ، خاصة وأن يرجع الأثر الإيجابي لزيادة الإيرادات النفطية على النمو الاقتصادي في العراق إلى أن الاقتصاد العراقي يعتمد بدرجة كبيرة على القطاع النفطي ، كمصدر رئيس للإيرادات العامة والعملات الأجنبية ، إذ تؤدي زيادة الإيرادات النفطية إلى توسع الإنفاق الحكومي ، وتمويل الاستثمارات العامة ، وتحسين القدرة على استيراد السلع الرأسمالية ، مما ينعكس في زيادة النشاط الاقتصادي وارتفاع معدلات النمو وهذا متفق مع دراسة (World Bank,2023). أما الثابت فكانت إشارته موجبة ومعنوية عند مستوى معنوية أقل من مستوى معنوية (١٪) وهي نتيجة تتفق ومنطوق النظرية الاقتصادية، وتمثل معدل النمو الاقتصادي في غياب المتغيرات المستقلة. ويمكن كتابة المعادلة كمايلي:

$$Y = 34.17369 + 0.219428 + 0.000298 - 1.389179 + 0.899479$$

جدول(4) نتائج تقدير العلاقة طويلة الأجل

Levels Equation				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	**Coefficient**	**Std. Error**	**t-Statistic**	**Prob.**
X1	**0.219428**	**0.085762**	**2.558560**	**0.0172**
X2	**0.000298**	**0.000195**	**1.525280**	**0.1403**
X3	**-1.389179**	**0.376637**	**-3.688378**	**0.0012**
X4	**0.899479**	**0.032092**	**28.02820**	**0.0000**
C	**34.17369**	**0.921936**	**37.06730**	**0.0000**

المصدر: من عمل الباحث اعتماداً على مخرجات برنامج EViews 12

٧. تقدير العلاقة قصيرة الأجل

لقياس معادلة الأجل القصير تم استخدام نموذج تصحيح الخطأ (Error Correction Model)، والموضحة نتائجه في الجدول(٥) ومنه يتضح أن الانفاق العام كان أثره سالباً ومعنوياً على النمو الاقتصادي في العراق في الأجل القصير. وكذلك الحال مع الايرادات العامة كان أثره سالباً ومعنوياً على النمو الاقتصادي . كما كان أثر العجز المالي سالب لكنه غير معنوي عند مستوى معنوية ٥٪ ، إلا أنه معنوي عند مستوى معنوية ١٠٪ . أما المتغير المعبر عن الايرادات النفطية ، فقد كان أثره في المدى القصير سالباً ومعنوياً عند مستوى معنوية أقل من ١٪ . وجاءت قيمة معامل تصحيح الخطأ (CointEq(-1)*) سالبة ومعنوية عند مستوى معنوية اقل من ١٪ حيث بلغ (٠,٣٧٦٢٤٢)، أي ان ما نسبته (٣٧,٦٢٤٢٪) من أخطاء الأجل القصير يمكن تصحيحها في وحدة الزمن (كل ستة أشهر)، أي سوف نحتاج إلى سنة واربعة أشهر و٥٥ يوم للعودة إلى حالة التوازن طويل الأجل.

جدول(5) نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ

			ARDL Error Correction Regression	
			Dependent Variable: D(Y)	
			Selected Model: ARDL(2, 1, 3, 4, 4)	
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
			Time: 09:10 Date: 09/09/25	
			Sample: 2003S1 2025S2	
			Included observations: 43	
ECM Regression				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0000	9.128581	0.070663	0.645049	D(Y(-1))
0.0034	-3.248357	0.044537	-0.144672	D(X1)
0.0592	-1.981035	0.000111	-0.000220	D(X2)
0.0202	2.488301	0.000156	0.000387	D(X2(-1))
0.0046	-3.125586	0.000106	-0.000331	D(X2(-2))

D(X3)	-0.175082	0.095151	-1.840039	0.0782
D(X3(-1))	0.369400	0.147164	2.510129	0.0192
D(X3(-2))	0.217225	0.153335	1.416665	0.1694
D(X3(-3))	0.236451	0.096419	2.452322	0.0218
D(X4)	-0.952280	0.161102	-5.911038	0.0000
D(X4(-1))	0.102558	0.286330	0.358180	0.7233
D(X4(-2))	0.033702	0.256623	0.131330	0.8966
D(X4(-3))	-0.453213	0.164746	-2.750988	0.0111
CointEq(-1)*	-0.376242	0.040563	-9.275407	0.0000
R-squared	0.939539	Mean dependent var		0.163455
Adjusted R-squared	0.912436	S.D. dependent var		0.369433
S.E. of regression	0.109320	Akaike info criterion		-1.331824
Sum squared resid	0.346572	Schwarz criterion		-0.758410
Log likelihood	42.63421	Hannan-Quinn criter.		-1.120366
Durbin-Watson stat	1.599295			
* p-value incompatible with t-Bounds distribution.				

المصدر: من عمل الباحث اعتماداً على مخرجات برنامج EViews 12

٨. الاختبارات التشخيصية.

١. اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي.

من الشكل (2) ومن خلال القيمة الاحتمالية لاختبار (Jarque-Bera) والبالغة (٠,٤٦٩٨٦٠) وبقيمة احتمالية قدرها (٠,٧٩١) وهي أكبر من مستوى معنوية ٥٪. كما كانت قيمة (Kurtosis) تساوي (٢,٤٩)، وهي قريبة من (٣). وبلغت قيمة Skewness (٠,٠٤ -)، وهي قيمة قريبة من الصفر. أي ان بواقي النموذج تتوزع توزيعاً طبيعياً.

الشكل (2) اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي

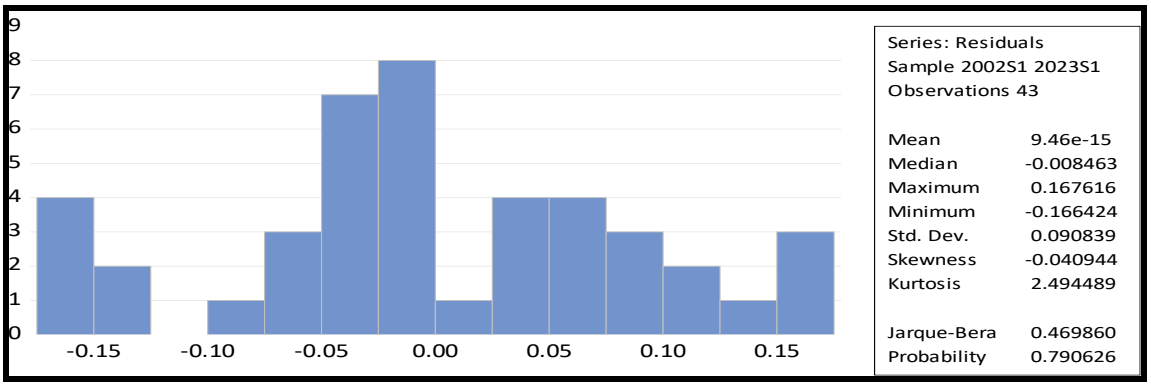

المصدر: مخرجات برنامج EViews 12

٢. اختبار الارتباط الذاتيBreusch-Godfrey Serial Correlation LM Test

من نتائج الجدول (٦) يتبين أن قيمة F-statistic المحتسبة كانت قد بلغت (١,٥٣٠٢٢٤) وبقيمة احتمالية تساوي (٠,٢٢٨٦)، وهي أكبر من مستوى معنوية ٥٪، وكذلك كانت قيمة (Obs*R-squared) تساوي (٢,٦٨٢٣٩١)، وباحتمالية قدرها Chi-Square= 0.1015 (Prob.) ، وهي قيمة أكبر من مستوى معنوية ٥٪ . مما يعني قبول فرضية العدم التي تنص على عدم وجود ارتباط ذاتي تسلسلي للبواقي ، أي ان النموذج المقدر لا يعاني من مشكلة الارتباط المتعدد.

جدول (6) نتائج اختبار الارتباط الذاتي LM Test

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lag			
F-statistic	**1.530224**	**Prob. F(2,22)**	**0.2286**
Obs*R-squared	**2.682391**	**Prob. Chi-Square(1)**	**0.1015**

المصدر: من عمل الباحث اعتماداً على مخرجات برنامج EViews 12

٣. اختبار مشكلة ثبات التباين Hetroskedasticity Test ARCH

من الجدول (7) يتبين أن القيمة الاحتمالية لاختبار (F-statistic) كانت تساوي (٠,٣١٤٣)، وهي ذات دلالة إحصائية غير معنوية كونها أكبر من مستوى معنوية ٥٪، كما كانت قيمة احتمالية (Prob.-Chi Square=0.3025)، وهي أكبر من مستوى معنوية ٥٪، عليه سيتم قبول فرضية العدم ورفض الفرضية البديلة، أي أن النموذج لا يعاني من مشكلة عدم ثبات التباين.

جدول (7) نتائج اختبار ثبات التباين Hetroskedasticity Test: ARCH

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	1.038618	Prob. F(1,40)	0.3143
Obs*R-squared	1.062949	Prob. Chi-Square(1)	0.3025

المصدر: من عمل الباحث اعتماداً على مخرجات برنامج EViews 12

٤. اختبار الاستقرارية الهيكلية. Structural Stability Test

١. اختبار المجموع التراكمي للبواقي

يبين الشكل (3) نتائج اختبار المجموع التراكمي لبواقي النموذج المقدر ،ومنه يتبين عدم خروج السلسلة التراكمية خارج الحدود الحرجة، لذا النموذج مستقر.

الشكل(3) نتائج اختبار المجموع التراكمي لبواقي النموذج

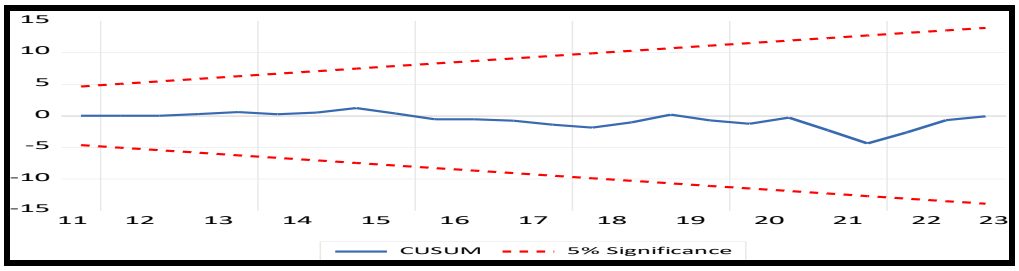

المصدر: عمل الباحث اعتماداً على مخرجات برنامج EViews 12

٢. اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي.

من الشكل(4) يتضح أن النموذج المقدر كان مستقرا. إذ ان سلسلة المجموع التراكمي لمربعات البواقي تقع داخل الحدود الحرجة، أي أن النموذج مستقر.

الشكل(4) نتائج اختبار المجموع التراكمي لبواقي النموذج

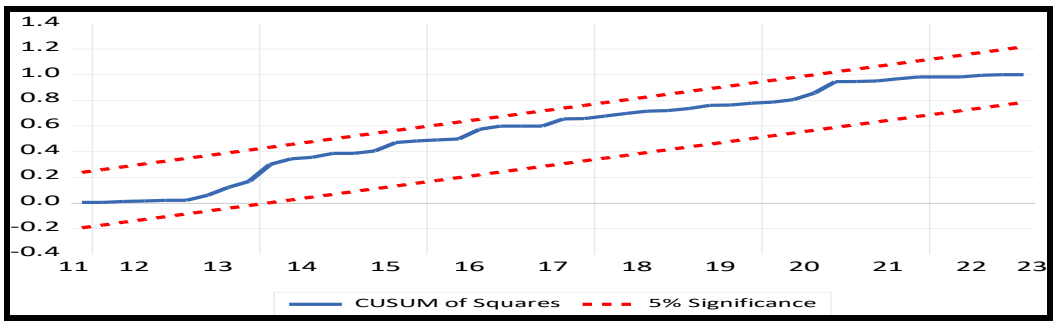

المصدر: عمل الباحث اعتماداً على مخرجات برنامج EViews 12

اولا- الاستنتاجات:

توصلت الدراسة الى عدة استنتاجات وهي كالاتي:

١- تشير النظريات الاقتصادية المختلفة إلى أن السياسة المالية تمثل أداة رئيسية للتأثير في النمو الاقتصادي، إلا أن مدى هذا التأثير يعتمد على كفاءة إدارة الموارد المالية، وتوجيه الإنفاق العام نحو القطاعات الإنتاجية، ففي حين تؤكد النظرية الكينزية دور السياسة المالية في تحفيز الطلب الكلي والنمو الاقتصادي في الأجل القصير، بينما تشير نظرية النمو الداخلي إلى أن السياسات المالية الفعالة يمكن أن تسهم في تحقيق نمو اقتصادي مستدام على المدى الطويل من خلال دعم رأس المال البشري والتكنولوجيا.

٢- أظهرت النتائج أن الإنفاق الحكومي الاستثماري يسهم في تعزيز النمو الاقتصادي من خلال تحسين البنية التحتية ودعم النشاط الاقتصادي في العراق.

٣- يعتمد الاقتصاد العراقي بدرجة كبيرة على الإيرادات النفطية، مما يجعل السياسة المالية عرضة لتقلبات أسعار النفط العالمية.

٤- يؤدي العجز المالي وارتفاع الدين العام إلى إضعاف الاستقرار الاقتصادي وتقليل كفاءة السياسة المالية في تحقيق النمو في العراق.

٥- ضعف تنويع مصادر الإيرادات العامة يؤدي إلى محدودية قدرة السياسة المالية على تحقيق النمو الاقتصادي في العراق.

ثانيا- المقترحات

تقدم الدراسة عدة مقترحات كالاتي:

١- تنويع مصادر الإيرادات العامة من خلال توسيع القاعدة الضريبية وتقليل الاعتماد على الإيرادات النفطية.

٢- زيادة الإنفاق الاستثماري الحكومي في القطاعات الإنتاجية مثل الصناعة والزراعة والبنية التحتية.

٣- تعزيز كفاءة إدارة المالية العامة من خلال تقليل الهدر في الإنفاق الحكومي وتحسين إدارة الموازنة العامة.

٤- تبني سياسات اقتصادية تهدف إلى تحقيق الاستدامة المالية وتقليل العجز المالي والدين العام.

References:

1- Agbo, E.I. (2023) Fiscal Policy and Economic Growth in Sub-Saharan Africa. Advance Journal of Management, Accounting and Finance, 8(4). aspjournals.org

2- Agénor, P.R. (2008) Fiscal Policy and Endogenous Growth with Public Infrastructure. Oxford Economic Papers, 60(1), pp.57–87.

3- Barro, R.J. (1990) Government Spending in a Simple Model of Endogenous Growth. Journal of Political Economy, 98(5), pp.103–125.

4- Doneux, Z.S. (2007) Endogenous Growth, Taxes and Government Spending: Theory and Evidence. Review of Development Economics, 11(1), pp.124–138. ideas.repec.org

5- Fernández-Huertas Moraga, J. & Vidal, J.P. (2008) Fiscal Sustainability and Public Debt in an Endogenous Growth Model. Journal of Pension Economics & Finance. Cambridge University Press & Assessment
6- Hamdy , O. (2025) Effect of Fiscal Policy on Economic Growth Sustainability in Egypt .International Journal of Economics and Financial Issues, 15(2), pp.387–396 journals.internationalrasd.org .
7- Khairullah, B.N. (2025) Measuring the Impact of the Financial Policy Efficiency on the Iraqi GDP (2004–2024). Al-Ghary Journal of Economic and Administrative Sciences, 21(4), pp.1053–1072.
8- Mohammad, S.K. et al. (2024),The Impact of Fiscal Policy on Economic Growth in Iraq. Educational Administration: Theory and Practice, 30(8), pp.557–564.
9- Mukhtar, S., Ismail, S. & Tajuddin, S.A.F.S.A. (2024) Implications of Fiscal Policy on Economic Growth. Pakistan Journal of Humanities and Social Sciences, 12(2), pp.2267–2278. nja.pastic.gov.pk
10- Srivastava, R. (2023), The Impact of Fiscal Policy on Economic Growth: A Comparative Analysis of Developed and Developing Economies. Journal of Commerce and Economics. jce.shodhsagar.co.in
11- Talreja, K., Lakhan, A.B. & Khan, S.M. (2024) The Impact of Fiscal Policy on Economic Growth: Evidence from Pakistan. Journal of Social Research Development, 5(4).
12- Mohammad, S.K. et al. (2024 ,The Impact of Fiscal Policy on Economic Growth in Iraq.
13- International Monetary Fund (2021). Iraq: Selected Issues. Washington, DC: IMF.Available at:https://www.imf.org/en/Publications/CR/Issues/2021/02/10/Iraq-Selected-Issues-50053
14- World Bank (2023). Iraq Economic Monitor: Managing Oil Wealth for Sustainable Growth. Washington, DC: World Bank. International Monetary Fund (2022). Iraq: Selected Issues. Washington, DC: IMF.